

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

The thinking period as a mechanism for consumer protection

الطبيب جربوع *

عمر بن الزوبير

مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط

مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط

t.djrboua@lagh-univ.dz

a.benzoubir@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/05/19 تاريخ قبول المقال: 2021/08/14 ..تاريخ نشر المقال: 2021/09/01

الملخص:

سعى المشرع لإيجاد التوازن العقدي في العلاقة الاستهلاكية القائمة على التفاوت بين أطرافها، من خلال إقرار بعض الآليات الحمائية لصالح الطرف الضعيف في العقد، وهو المستهلك، بفرض بعض الالتزامات على المهني كطرف ثاني في العقد متفوق من حيث المركز التعاقدية، والتي من بينها ضرورة منح المستهلك مهلة للتفكير في العقد قبل إبرامه، بهذا تظهر أهمية موضوع مهلة التفكير ودورها في حماية المتعاقدين الضعيف.

في هذه الوجهة الجديد للحماية اعتمدت التشريعات الحديثة على العامل الزمني فهو جوهر مهلة التفكير، من خلال ربط إبرام العقد بمرور مدة زمنية محددة، لا يستطيع خلالها المهني سحب العرض الصادر منه حتى يتسنى للمستهلك التروي في دراسة العرض بعيدا عن كل ما قد يؤثر عليه من إغراءات أو ضغوط من المهني صاحب العرض، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، بتقييد قبول المستهلك حتى لا يتسرع من تلقاء نفسه في التعاقد، فلا يعتد بقبوله قبل انتهاء المدة الزمنية التي حددها المشرع. الكلمات المفتاحية: الطرف الضعيف؛ المهني؛ مهلة التفكير؛ الحماية.

Abstract:

The legislator strove to find a contractual balance in the Consumption relationship based on the disparity between its parties, through the adoption of some protective mechanisms for the weak party in the contract, which is the consumer, by imposing some obligations on the professional as a second party who is the superior of position in terms of contractual status, therefore it ought to giving to the consumer A time limit for thinking

about the contract before concluding it, for this point showing us the importance of the topic of the time of thinking and its role in protecting the weak contractor.

In this new face of protection, the modern legislation has relied on the time factor, which is the essence of the time period for reflection, by linking the conclusion of the contract to the passage of a specific period of time.

Keywords: weak party; Professional; time of thinking ; Protection

المقدمة:

بعد ظهور اختلال في التوازن العلاقة التعاقدية نتيجة التقدم والتطور في أساليب التعاقد، وعدم مسايرة القواعد العامة المقررة في القانون المدني لظهور فئات تعاقدية جديدة، فئة قوية مهيمنة على العقد لما تتمتع من مؤهلات علمية وفنية تسمى فئة المحترفين أو المهنيين، وفئة أخرى ضعيفة خاضعة بسبب افتقارها لتلك المؤهلات هي فئة المستهلكين، هذا التفاوت في المراكز العقدية نتج عنه عجز القواعد العامة عن حماية صاحب المركز الضعيف.

الأمر الذي دفع المشرع لمحاول إيجاد آليات خاصة من شأنها استعادة التوازن في العقد، بداية من مرحلة ما قبل تكوين العقد إلى مرحلة تنفيذه، خاصة أن الطرف الضعيف في العقد، غالبا ما يقدم على التعاقد دون أخذ الوقت الكافي للتفكير فيما ينجر عن العقد من التزامات و مدى قدرته على الوفاء بها. وعليه لجأت التشريعات الحديثة إلى إقحام العامل الزمني في مرحلة إبرام العقد، حيث منحت للمستهلك كطرف ضعيف إمكانية الاستفادة من مدة زمنية للتفكير والتروي، للحد من تسرعه في إبرام العقد نتيجة التأثير عليه من قبل المهني الذي يمتلك قدرة إقناعيه باستعمال وسائل متعددة، كالإشهار والدعاية، ما يفقد الطرف الضعيف إدراكه ويؤثر على رضاه فينساق وراء العرض المقدم له من المهني دون تبصر، بل قد يتعاقد دون حاجة حقيقة لذلك، فأصبحت آلية التفكير والتروي ميزة قانونية تحافظ على رضا المستهلك فلا يتعاقد إلا بدراية كافية من أجل تحقيق رغبته المشروعة.

و نهدف من خلال دراستنا لموضوع مهلة التفكير، إلى بيان دوره هذه الآلية في حماية رضا المستهلك كطرف ضعيف في العقد، حيث أنها تتواجد ضمن مرحلة ما قبل العقد، مع بيان موقف المشرع الجزائري منها، خاصة مع تسابق التشريعات الحديثة على إقرار هذه الآلية الحمائية في قوانين الاستهلاك. مما سبق نسوق الإشكالية التالية: ما هو أثر مهلة التفكير على أطراف عقد الاستهلاك؟، تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما هو مفهوم مهلة التفكير؟ وما موقف المشرع الجزائري منها؟ كيف تساهم مهلة التفكير في حماية المستهلك؟ و هل لها أثر على المهني؟

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

للإجابة على هذه الإشكالية، وتساؤلاتها الفرعية، اتبعنا المنهج التحليلي لملائمته لعرض النصوص القانونية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن في مواضع محدودة لبيان موقف المشرع الجزائري مقارنة بالتشريعات الأخرى خاصة المشرع الفرنسي.

وذلك بتقسيم الموضوع لمبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم مهلة التفكير وموقف المشرع الجزائري منها، وفي المبحث الثاني دور مهلة التفكير في حماية أطراف العقد.

المبحث الأول: مفهوم مهلة التفكير وموقف المشرع الجزائري منها

إن مهلة التفكير آلية تشريعية مستحدثة لحماية الطرف الضعيف ما يستدعي بالضرورة بيان مفهومها (مطلب أول)، وتحدد موقف المشرع الجزائري منها (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم مهلة التفكير:

لتحديد مفهوم مهلة التفكير نتعرض لتعريف مهلة التفكير (أولا)، ثم تمييزها عن أقرب آلية حمائية حديثة تختلط بها، وهي حق الرجوع (ثانيا).

أولا: تعريف مهلة التفكير

مهلة التفكير آلية حمائية أقرتها التشريعات حديثا، لذلك وجب البحث عن تعريفها الفقهي (1) ثم التعريف التشريعي (2).

1/ التعريف الفقهي لمهلة التفكير

مهلة التفكير هي : "المهلة التي يخولها القانون للمستهلك من أجل التروي والتفكير في الإيجاب قبل إعلانه القبول، خلافا للأصل المقرر في قانون الالتزامات"¹، هذا الأخير لا يربط تطابق الإيجاب والقبول من المتعاقدين بفترة زمنية معينة، ويرى البعض² أنها: "آلية قانونية فنية أدخلت تحويرا على مفهوم القبول". ونلاحظ أن هذه التعاريف تربط بين مهلة التفكير والقبول الصادر من قبل المستهلك كمتعاقد ضعيف في العلاقة الاستهلاكية، دون الإشارة إلى الإيجاب الصادر من الطرف الثاني، وهو المهني، الذي تفرض عليه بعض التشريعات البقاء على إيجابه مدة معينة، كما تشير إلى أن مهلة التفكير فكرة غريبة على القواعد العامة التي تحكم العقد.

¹ مندي آسيا يسمينة، النظام العام والعقد، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة يوسف بن خدة، 2009/2008، ص 81.

² بناسي شوقي، أثر تشريعات الاستهلاك على المبادئ الكلاسيكية للعقد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2016/2015، ص 151.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

كذلك مهلة التفكير هي: "منح المستهلك فترة معينة قبل الارتباط بالعقد نهائياً، حيث يلتزم المهني خلال هذه الفترة بالإبقاء على العرض، ولا يستطيع أن يعدل عن إيجابه خلال هذه المدة التي تعطي الفرصة للمستهلك كي يتروى ويتدبر في أمر التعاقد"³، هذا التعريف ينظر لمهلة التفكير من زاوية الإيجاب الصادر من المهني الذي لا يستطيع العدول عنه، مما يتيح للمستهلك فرصة التروي في العقد، لكن الإيجاب الملزم للمهني قد لا يكفي لحماية المستهلك، إلا إذا تم تقييد قبول هذا الأخير، الذي قد يقدم على التعاقد دون الاستفادة من مهلة التفكير كاملة.

ويعرف بعض الفقه الفرنسي مهلة التفكير بأنها: "المدة الإلزامية التي يهدف من خلالها المشرع إلى حماية الطرف الذي وجه إليه العرض، وذلك بمنعه من التعاقد قبل حلول الأجل المحدد قانوناً"⁴، أشار هذا التعريف إلى تقييد قبول المستهلك خلال مدة معينة مما يضمن له الحماية، دون الإشارة إلى الإيجاب الصادر من الطرف الثاني في العقد.

كما يمكن تعريف مهلة التفكير على أنها: "مهلة إلزامية ينبغي فواتها لإمكان انعقاد العقد، بمعنى أنه لا يمكن أن يقترن قبول بالإيجاب خلال هذه المدة"⁵، وهذا التعريف جمع بين الإيجاب و القبول لكل من المتعاقدين في تعريف مهلة التفكير والتروي، حيث يتم تعليق انعقاد العقد على مرور فترة زمنية محددة. ومن جانبنا نرى أن مهلة التفكير هي آلية قانونية مستحدثة تقوم على تعليق الإيجاب الصادر من المهني، أو حتى تقييد قبول المتعاقد الضعيف فترة زمنية محددة، لحماية لهذا الأخير.

2/ التعريف التشريعي لمهلة التفكير

بصدد محاولة إيجاد تعريف تشريعي لمهلة التفكير، نبحث في النصوص القانونية لدى المشرع الجزائري(أ)، ونظيره الفرنسي(ب).

³ التميمي محمد حسين أكرم، التنظيم القانوني للمهني، دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2010، ص 86.

⁴ (la période impérative pendant laquelle le législateur a voulu renforcer la protection du destinataire de l'offre contre une acceptation précipitée, en lui interdisant de contracter avant l'expiration d'un délai incompressible), Laurent Bruneau, contribution à l'étude des fondements de la protection du contractant, pour l'obtention du grade de docteur en droit, Université des sciences sociales, Toulouse, soutenue le 2 septembre 2005. P: 398 .

⁵ جهاد محمود عبد المبدى، التراضي في تكوين عقود التجارة الإلكترونية(دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض السعودية، 2017، ص 115.

أ / تعريف المشرع الجزائري لمهلة التفكير

من خلال بحثنا، تبين لنا أن المشرع الجزائري قد نص صراحة على مهلة التفكير كآلية جديدة لحماية المتعاقد، في المرسوم رقم: 06-306 المتضمن العناصر الأساسية للعقود بين المهنيين والمستهلكين و البنود التعسفية⁶، حيث تنص المادة: 04 منه على: "يتعين على العون الاقتصادي إعلام المستهلك بكل الوسائل الملائمة بالشروط العامة والخاصة لبيع السلع أو تأدية الخدمات ومنحهم مدة كافية لفحص العقد وإبرامه"، دون تعريف لمهلة التفكير، تاركا بحق الأمر للفقهاء القانونيين، وعبر عنها بعبارة "منح مدة كافية لفحص العقد"، وهو التزام يقع على عاتق العون الاقتصادي لصالح المستهلك.

ب / تعريف المشرع الفرنسي لمهلة التفكير

نلمس تعريفا لمهلة التفكير في نص المادة: 1122 من قانون المدني الفرنسي⁷، في آخر تعديل له، من خلال حكمها على: "أنه يجوز أن ينص القانون، أو العقد، على أجل للتفكير وهو أجل لا يجوز لمن وجه إليه العرض أن يبدي قبوله قبل انتهائه"، حيث ربط المشرع الفرنسي بين القبول ومهلة التفكير، فجعل القبول الصادر من المتعاقد لا يعتد به قبل نهاية المدة الممنوحة للمتعاقد من أجل تفحص العقد قبل إبرامه، وقد أخذ المشرع الفرنسي بمهلة التفكير في القرض الاستهلاكي، الائتمان العقاري، و قانون التعليم بالمراسلة⁸، هذا الأخير يعد أول تقرير تشريعي لمهلة التفكير⁹.

⁶ المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، المؤرخ في 17 شعبان 1427، الموافق لـ 10 سبتمبر 2006، المتضمن تحديد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية، الجريدة الرسمية عدد 56، المؤرخة في 11 سبتمبر 2006.

⁷ Art 1122 : "la loi ou le contrat peuvent prévoir un délai de réflexion qui est le délai avant l'expiration duquel le destinataire de l'offre ne peut manifester son acceptation..." , Ordonnance n° 2016-131 du 10 février 2016 portant réforme du droit des contrats, du régime général et de la preuve des obligations, JORF n°0035 du 11 février 2016.

⁸ بعجي أحمد، تأثير التوجيه التشريعي على النظرية العامة للعقد ، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون المدني وقانون التأمين، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2018/2019، ص 63.

⁹ Alchahchi Mohamed, l'équilibre du contrat de consommation ,étude comparative, magister en droit privé, faculté de droit, université d'Oran, 2012/2013 p:65.

ثانيا: التمييز مهلة التفكير عن حق التراجع:

إن كل من مهلة التفكير في العقد ومهلة التراجع عن العقد، يؤديان دورا هاما في حماية المستهلك بوصفه طرفا ضعيفا، ويرتبطان أساسا بالعقد ربما إلى غاية التداخل فيجب التفرقة بينهما، بداية بتعريف موجز لحق التراجع(1)، ثم بيان أوجه الشبه مع ذكر سبب الخلط بينهما(2)، و أوجه الاختلاف(3).

1/ تعريف حق التراجع

اختلفت التشريعات في تسمية حق التراجع¹⁰، في النصوص القانونية المختلفة الخاصة بحماية المستهلك، وتعددت التعريفات الفقهية له(أ)، والتشريعية (ب).

أ/ التعريف الفقهي لحق التراجع:

تعددت التعريفات الفقهية لحق التراجع نظرا للتشريعات المختلفة التي أقرته من جهة، وباستعمال تسميات مختلفة، فحق الرجوع هو: "سلطة أحد المتعاقدين بالانفراد بنقض العقد والتحلل منه دون توقف ذلك على إرادة الطرف الآخر"¹¹، وعرفه بعض الفقه الفرنسي بأنه: "حق أصيل يعطى للمتعاقد الحق في الانسحاب ويرتقي بالطرف الضعيف ويجهله في وضعية مكافئة مع المتعاقد الآخر في إطار إعادة التوازن بين الطرفين"¹².

والملاحظ أن هذه التعريفات تشر إلى أن حق التراجع يكون عن عقد تام، مع إغفالها لعنصر المدة الزمنية لممارسة حق الرجوع، فهي كجوهر هذا الحق، على غرار مهلة التفكير.

¹⁰ ينظر: مكي فلة، حماية الطرف الضعيف في عقد الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015/2016 ص 218. - غالب كامل المهيترات، التزام المنتج بالتبصير قبل التعاقد في العقود الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2018، ص 312. - المجالي أحمد عبد الرحمان، المصاورة هيثم أحمد، حماية المستهلك في العقود الإلكترونية(دراسة تحليلية في الفقه الإسلامي والقانون السعودي)، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض السعودية، 2015، ص 53.

¹¹ عمر محمد عبد الباقي خليفة، الحماية العقدية للمستهلك(دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون)، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2004، ص: 768.

¹² بوخروبة حمزة، حق المستهلك في العدول عن تنفيذ العقد الإلكتروني، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 1392.

ب/ التعريف التشريعي لحق التراجع

نص المشرع الجزائري على حق التراجع، وعبر أنه تارة بالعدول، وتارة بالرجوع، في بعض النصوص التشريعية المنفردة، مثل القانون رقم: 04-06 المتعلق بالتأمينات¹³ والمرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي¹⁴، والقانون رقم: 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية¹⁵، كل هذه النصوص القانونية لم تعرف حق التراجع، حتى جاء القانون رقم: 09-18 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش¹⁶، بتعريف لحق العدول في نص المادة: 19 منه، حيث تنص على: "...العدول هو حق للمستهلك في التراجع عن اقتناء منتج ما دون وجه سبب...". رغم اعتراض بعض الفقه¹⁷ على مصطلح العدول وتفضيله لمصطلح الرجوع، ويظهر من خلال التعريف أن العدول يكون بعد إبرام العقد، وحصره المشرع في اقتناء المنتجات دون الإشارة إلى الخدمات، وأحال تحديد المدة الزمنية المخصصة للعدول إلى التنظيم.

أما بخصوص المشرع الفرنسي، لم يعرف حق العدول تعريفا واضحا من خلال قانون الاستهلاك، رغم تحديده لآليات العدول حيث جعل المدة المحددة للعدول هي سبعة أيام¹⁸، ثم تعرض لتعريفه في القانون المدني بعد تعديله سنة 2016 حيث تنص المادة 1122 على¹⁹: "...مهلة للعدول وهي المهلة التي يمكن لمن

¹³ القانون رقم: 04-06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق لـ 20 فبراير 2006، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية عدد 05 المؤرخة في: 12 مارس 2006.

¹⁴ المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المؤرخ في 23 رجب 1436، الموافق لـ 12 مايو 2015، المتعلق بشروط و كفاءات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، الجريدة الرسمية عدد 24، المؤرخة في 13 مايو 2015.

¹⁵ القانون رقم: 05-18 المؤرخ في 24 شعبان 1439، الموافق لـ 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 04، المؤرخة في 16 مايو 2018.

¹⁶ القانون رقم: 09-18 المؤرخ في 25 رمضان 1439، الموافق لـ 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية عدد 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018.

¹⁷ ينظر: جعفر الزهرة، الحق في الرجوع عن تنفيذ العقد كآلية لحماية المستهلك الإلكتروني، بين إقرار المشرع الجزائري وغياب التنظيم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 226. - أسكاتي حسن، كوتو صباح، حق المستهلك في التراجع عن العقد، مجلة القانون والأعمال (مجلة إلكترونية) جامعة الحسن الأول، المغرب، العدد 11 (عدد خاص بحماية المستهلك)، نوفمبر، 2016، ص 10.

¹⁸ أشرف محمد رزق وليد، حماية المستهلك (دراسة في قوانين حماية المستهلك والقواعد العامة في القانون المدني)، الطبعة الأولى مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 949.

¹⁹ Art n°1122: "... délai de rétractation qui est le délai avant l'expiration duquel son bénéficiaire peut rétracter son consentement."

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

تقررت لصالحه الرجوع عن رضائه قبل انقضائها"، والملاحظ أن هذا التعريف تضمن عبارة "مهلة-délai" والتي تدل على وجود فترة زمنية يمكن خلالها التراجع عن العقد دون تحديد لها، فتعتبر هذه المادة القاعدة العامة لحق العدول في التشريع الفرنسي.

2/ أوجه الشبهة بين مهلة التفكير وحق التراجع:

إن كل من آلية مهلة التفكير، ومهلة التراجع، تهدف أساسا لحماية المتعاقد الضعيف - المستهلك - من الطرف الآخر في العقد - المهني -، فكلاهما من النظام العام الحمائي ولا يمكن إثارتها بدون نص قانوني، مع إمكانية الاتفاق بين المتعاقدين على مهلة للتفكير أو مهلة للتراجع وفق مبدأ الحرية التعاقدية. إن جوهر كل من مهلة التفكير، وحق التراجع، هو المدة الزمنية المحددة لممارسة هذا الحق، إذ يرتبط انعقاد العقد وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنه بالعامل الزمني المحددة من قبل المشرع، فهما بمثابة قيد زمني في التشريعات الحديثة، وكلاهما يتيح فرصة الإعراض عن العقد. الانسحاب من العقد خلال مهلة التراجع، أو تجاهل التعاقد خلال مهلة التفكير والتروي.

كما يرجع التقارب بين المفهومين إلى تعدد المصطلحات التشريعية منها والفقهية المستعملة للتعبير عن حق التراجع أو مهلة التفكير، مما أدى ببعض الفقه²⁰ إلى القول بوجود فوضى اصطلاحية للتعبير عن حق الرجوع، فبعض الفقه الفرنسي يستعمل مصطلح "droit de repentir"، وترجم إلى عدة مصطلحات، منها الحق في إعادة النظر خيار الرجوع، الحق في الرجوع، خيار الرؤية رخصة السحب²¹، حتى أن المشرع الجزائري استعمل عدة مصطلحات للتعبير عن هذا الحق، كحق العدول أو حق التراجع، كذلك تعددت المصطلحات عند المشرع الفرنسي حيث استعمل في قانون الاستهلاك مصطلح "revenir sur son rétractation"، وقانون التبرية استعمل مصطلح: "résilier le contrat"²²، ويظهر أن مجموع المصطلحات المستعملة كلها يراد بها نفس المعنى، أي حق المستهلك في التفكير في العقد أو التراجع عنه.

²⁰ صالح علي أحمد، بن عيشة عبد الحميد، العدول آلية قانونية لحماية المستهلك، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد 10، جوان 2018، ص 815.

²¹ ممدوح خالد إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2011، ص 346.

²² بناسي شوقي، المرجع السابق، ص 324.

3/ أوجه الاختلاف بين مهلة التفكير وحق التراجع:

إن كل من مهلة التفكير ومهلة التراجع يجتمعان لحماية المتعاقد، فهذا الأخير قبل تعاقدته يمارس حقه في التدبر والتروي ودراسة العقد، فتكون غاية مهلة التروي والتفكير حماية رضا المستهلك قبل إقدامه على إبرام العقد، بينما حق التراجع عن العقد الغاية منه حماية المتعاقد من خلال تأكد رغبته في مواصلة العقد الذي ارتضاه سلفا وتنفيذ ما التزم به، أما من الناحية الاصطلاحية، مصلح "التروي أو التفكير" يدل على أنها مرحلة ما قبل إبرام العقد، بينما مصطلح الرجوع أو التراجع أو العدول توحي بأن العقد قائم مع إمكانية الانسحاب منه، و الملاحظ أن القانون المدني الفرنسي بعد تعديل قانون العقود سنة 2016، في نص المادة: 1122 منه، ذكر مهلة للتروي قبل إبرام العقد، ومهلة للعدول بعد إبرام العقد.

إن من أسباب الخلط بين المفهومين هو اعتبار أن الحق الممنوح للمتعاقد بعد إبرام العقد هو مهلة تفكير وتروي في العقد، حيث يري بعض الفقه²³ أن مهلة التفكير تكون بعد إبرام العقد، وهذا غير صحيح، لأن العقد تام، غير أنه غير لازم للمستهلك، وإنما هي مهلة للتأكد من مدي موافقة السلعة أو المنتج لرغباته قصد حمايته من التأثير المفترض عليه من قبل المهني، وليس رغبته في إبرام العقد من عدمه، التي ترجع إلى مرحلة ما قبل التعاقد وهي مهلة التفكير في العقد.

خلال مهلة التفكير، لا يتكون العقد إلا بعد المدة الزمنية التي أقرها المشرع، بينما في حق الرجوع تقوم إمكانية التراجع بعد تكوين العقد خلال فترة زمنية محددة²⁴، وبذلك تكون مهلة التفكير تتعلق بمرحلة تكوين العقد، وهي شكلية جديدة جوهرها المدة الزمنية فلا تكفي الرضائية بين الأطراف لانعقاد العقد، بل لابد من مرور مدة زمنية لاتخاذ قرار التعاقد من عدمه، بينما حق التراجع يكون عن عقد تام أصلا، فيؤخر تنفيذه فترة زمنية محددة قانونا، مع إمكانية فسخه خلال مهلة التراجع، بمعنى أن مهلة التفكير تهدد انعقاد العقد فهي مهلة للارتباط بالعقد، ومهلة التراجع تهدد زوال العقد لأنها مهلة للتحلل منه.

وينتج عن اعتبار مهلة التفكير السابقة كشكلية في العقود، أنها آلية وقائية للطرف الضعيف من التسرع في التعاقد، بينما يكون حق التراجع كخطوة قهرية أو قيد بعد انعقاد العقد على تنفيذ الالتزامات الناتجة

²³ عسالي عرارة، التوازن العقدي عند نشأة العقد، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2014/2015 ص

256.

²⁴ كحلون علي، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام-أحكام الالتزام)، الطبعة الأولى، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص،

تونس، 2015، ص 384.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

عنه، فهو بذلك يؤثر على القوة الملزمة للعقد²⁵، عكس مهلة التفكير لا أثر لها على القوة الملزمة للعقد، لأن العقد لم يتكون بعد وعليه يمكن اعتبار مهلة التراجع آلية حمائية لمرحلة ما بعد التعاقد، في حالة عدم كفاية مهلة التفكير والتروي السابقة على التعاقد.

إن قرار محكمة النقض الفرنسية بتاريخ: 10/6/1992 يؤكد أن خيار الرجوع لا يؤثر على الانعقاد الفوري للعقد²⁶، فمهلة التراجع عن العقد تبدأ من تاريخ تسلم المنتج أو من تاريخ تقديم الخدمة، ومهلة التفكير والتروي تبدأ من لحظة تسلم العقد وتنتهي عند لحظة التوقيع على العقد، أو تسلم السلعة أو تقديم الخدمة.

المطلب الثاني: موقف المشرع الجزائري من مهلة التفكير

عند تقصي موقف المشرع الجزائري من مهلة التفكير، يظهر لنا موقف واضح وصريح منها (أولا)، كما يتبين إقراره لتقنية العرض المسبق، مكرسا بذلك مهلة للتفكير (ثانيا).

أولا/ الموقف الواضح من مهلة التفكير

يرى بعض الفقه²⁷ أن التشريع الجزائري لا يتضمن مهلة التفكير، رغم نص المادة: 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 التي تنص على: "يتعين على العون الاقتصادي إعلام المستهلك بكل الوسائل الملائمة، بالشروط العامة والخاصة لبيع السلع و/أو تأدية الخدمات ومنحهم مدة كافية لفحص العقد وإبرامه"، حيث نصت المادة صراحة على ضرورة منح المتعاقد مهلة للتفكير قبل إبرام العقد، وهو ما يؤيدنا فيه بعض الفقه²⁸، ويضيف جانب آخر من الفقه²⁹ أن الالتزام بمهلة التفكير في هذا النص هو التزام ثانوي فقط. للإشارة هذا النص يحكم العلاقة بين العون الاقتصادي والمستهلك، مستثيا العقود المبرمة بين المهنيين، و يعاب عليه عدم تحديد المدة الزمنية الكافية لفحص العقد.

²⁵ بناسي شوقي، المرجع السابق، ص 126.

²⁶ شندي يوسف، أثر خيار المستهلك في الرجوع في التعاقد على تحديد لحظة إبرام العقد، مجلة الشريعة والقانون، العدد 43 يوليو 2010، ص 262.

²⁷ جريفي محمد، حماية المستهلك في نطاق العقد (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017/2018، ص 58- زغبى عمار، الحق في العدول عن التعاقد ودوره في حماية المستهلك، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 09، ماي 2013، ص 122.

²⁸ يلس آسيا، حق المستهلك الإلكتروني في العدول عن العقد بين الحاجة والغموض، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14، افريل 2017، ص 518.

²⁹ عبوب زهيرة، الحماية المدنية للمستهلك في إطار المعاملات الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، نوقشت بتاريخ: 17 افريل 2018، ص 193.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

ونلاحظ أن نص المشرع على مهلة التفكير ضمن المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 المتعلق بتحديد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية، هو أمر منطقي، إن لم نقل حتمي، لأن مهلة التفكير و التروي تتعلق أساسا بالشروط التعاقدية، سواء كانت شروط عادية أو شروط تعسفية، كما إن ترتيب نص المادة جاء بعد المادة الثالثة، والتي تحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين المهني والمستهلك، مثل: "خصوصية السلعة أو الخدمة، كفيات الدفع، شروط تعديل البنود التعاقدية، شروط تسوية النزاعات..."³⁰، هذه العناصر يحتاج المستهلك للتفكير بشأنها.

يرى بعض الفقه³¹ أن المادة:18 من القانون رقم: 90-11 المتعلق بعلاقات العمل³² تتضمن مهلة للتفكير، التي تنص على: "يمكن أن يخضع العامل الجديد توظيفه لفترة تجريبية لا تتعدى ستة(06) أشهر كما يمكن أن ترفع هذه المدة إلى اثني عشر(12) شهرا لمناصب العمل ذات التأهيل العالي"، حيث تمنح مدة مزدوج يستفيد منها كلا طرفي علاقة عقد العمل فمن جهة تسمح للعامل بتقدير ظروف ومتطلبات العمل، ومن جهة أخرى تسمح لصاحب العمل تقدير مدى كفاءة العامل المهنية، وهذا ما يبرر طول المدة الزمنية المقدرة بستة(06) أشهر، قابلة للتجديد.

وفي اعتقادنا أن هذه المادة لا تتضمن مهلة التفكير، على الأقل بالمفهوم الذي تم تحديده سابقا، أي أنها مدة زمنية يستفيد منها المتعاقد للتفكير في طبيعة العقد قبل انعقاده، ولا يتم خلالها تنفيذ الالتزامات المتقابلة، فالمدة التجريبية المنصوص عليها في المادة:18 السالفة الذكر يتم خلالها تنفيذ الالتزامات، وعليه يمكن تكييفها على أنها تتضمن حق التراجع عن العقد، وليس مهلة التفكير.

ثانيا/ مهلة للتفكير من خلال تقنية العرض المسبق

كرس المشرع الجزائري مهلة التفكير عن طريق فكرة العرض المسبق في نص المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي، التي تنص على: "يجب أن يسبق كل عقد قرض بعرض مسبق للقرض، من شأنه السماح للمقترض بتقييم طبيعة الالتزام ومدى الالتزام المالي الذي يمكنه اكتبابه وكذا شروط تنفيذ العقد"، توضح المادة الهدف من هذا العرض المسبق، ويظهر من خلال

³⁰ أنظر المادة:03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المتعلق بتحديد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين، والبنود التي تعتبر تعسفية.

³¹ بوروح منال، النظام العام والعقد، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، فرع قانون حماية المستهلك والمنافسة، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، 2019، ص 285. - صالح على أحمد، بن عيشة عبد الحميد، المرجع السابق، ص818.

³² القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق لـ 21 افريل سنة 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية عدد 17 المؤرخة في 25 افريل 1990.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

عبارة "يجب" أن المشرع يؤكد ضرورة منح المقترض مهلة، أو فرصة للتفكير في العقد وشروطه، خاصة وأن المادة:02 في فقرتها الثالثة من نفس المرسوم بصدد تعريف عقد القرض³³، تشير إلى التزام البائع أو المقرض بالقبول تجاه المستهلك بعد منح هذا الأخير عرضا مسبقا، فإذا جمعنا بين فكرة العرض المسبق حسب نص المادة:06، مع فكرة إلزامية القبول الواردة بالفقرة الثالثة من المادة:02 من نفس المرسوم، يتأكد لنا إقرار المشرع لحق المستهلك المقترض في التروي والتفكير.

غير أن المشرع الجزائري قصر تقنية العرض المسبق في القرض الاستهلاكي، عكس نظيره الفرنسي الذي نص على هذه الآلية في كل من القرض الاستهلاكي، والقرض العقاري-هذا الأخير ليس محل تنظيم من قبل المشرع الجزائري- ثم كرسها بصفة عامة في نص المادة: 1122 من تعديل القانون المدني الفرنسي لسنة 2016.

من جهة أخرى، تنص المادة:10من القانون رقم: 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية على: "يجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبقة بعرض تجاري إلكتروني..." وبين المشرع طريقة تقديم هذا العرض في المادة:11 من نفس القانون: "يجب أن يقدم المورد الإلكتروني العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة..."

إن نص المادة:10ألزم أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية على شكل عرض مسبق، إلا أنه لم يكن واضحا في منح المستهلك الإلكتروني مهلة للتفكير³⁴ في العرض المقدم له من قبل المورد الإلكتروني، يرجع ذلك لطبيعة العقود الإلكترونية التي تتميز بسرعة الانعقاد، مع ذلك لا يجب إغفال حق المستهلك في التفكير في هذا النوع من العقود.

³³ تنص المادة:02/3 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114 على "...عقد القرض عقد يقبل بموجبه بائع أو مقرض أو يلتزم بالقبول تجاه مستهلك بقرض في شكل أجل دفع سلفة أو أي دفع بالتقسيط مماثل".

³⁴ بعض الفقه يكيف المادة 10 على أنها حق عدول- أدحيمن محمد الطاهر، حق العدول عن العقود الاستهلاكية عن بعد كآلية قانونية لضمان حماية المستهلك، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 01، 2020 ص 29- ويكيفها البعض الآخر على أنها مرحلة تفاوض- قسوري فهيمة، خصوصية الحرية التعاقدية في العرض التجاري الإلكتروني طبقا للقانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد 05، ديسمبر 2015، ص 188.

- وردا على هذا الرأي الأخير، نرى أن المشرع الجزائري في القانون 18-05 يعتبر عقد الاستهلاك الإلكتروني عقد إذعان، فكيف يعترف له في المادة 10 من نفس القانون بالتفاوض على العقد الإلكتروني؟.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

لكن بقراءة نص المادة:10 مع نص المادة:12 من نفس القانون، التي تجعل انعقاد العقد الإلكتروني يمر بثلاثة مراحل إلزامية³⁵، تظهر فرصة للتدبر في العقد من قبل المستهلك الإلكتروني، بداية بمرحلة وضع الشروط التعاقدية في متناول المستهلك، وطبعاً يتم ذلك عن طريق العرض الإلكتروني المسبق المنصوص عليه في المادة:10 التي سبق ذكرها، ثم التحقق من تفاصيل الطلبية من طرف المستهلك، ولا يتأتى له ذلك إلا بالتفكير في طبيعة المنتج، أو الخدمة، مع إمكانية تعديل الطلبية أو إلغائها، وأخيراً تأكيد الطلبية من قبل المستهلك الإلكتروني مما يؤدي إلى تكوين العقد.

كما عمد المشرع الجزائري إلى تعليق تطابق الإيجاب والقبول، بالتالي انعقاد العقد في المادة:371 في فقرتها الثانية من القانون رقم: 18-11 المتعلق بالصحة³⁶، التي تنص على: "يقدم الزوج والزوجة كتابيا وهما على قيد الحياة طلبهما المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب ويجب عليهما تأكيده بعد شهر(01) من تاريخ استلامه من الهيكل أو المؤسسة المعنية"، ونلاحظ أن هذه المادة جعلت الإيجاب الصادر من المتعاقد-الزوج والزوجة- على شكل طلب كتابي، لا أثر له إلا بعد مرور مدة شهر كامل، والحكمة من ذلك منح الزوجين مهلة للتفكير والتروي في طبيعة العرض المسبق الصادر منهما، فيجب عليهما تأكيده لدى المؤسسة المختصة بالمساعدة الطبية بعد مرور الفترة الزمنية المحددة، ويرجع ذلك لحساسية العقود الطبية وطبيعتها الخاصة.

قد يثور التساؤل حول مدى الارتباط الموجود بين تقنية العرض المسبق ومهلة التفكير؟ فنقول أن عبارة: "...الوسائل الملائمة..."، الواردة في نص المادة:04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 يستفاد منها وجود علاقة مباشرة بين تقنية العرض المسبق ومهلة التفكير، فالعرض المسبق وسيلة ملائمة لإعلام المتعاقد بالشروط العامة والخاصة لبيع السلع أو تأدية الخدمات، ومنح المستهلك مدة كافية لفحص العقد.

إن المشرع الجزائري من خلال تقنية العرض المسبق ورغم عدم الإشارة الصريحة في بعض الأحيان إلى اعتبار هذا العرض بمثابة فرصة للمستهلك للتروي والتدبر في أمر التعاقد، إلا أنه يمكن اعتبار هذه التقنية صورة غير مباشرة لمنح المستهلك مهلة للتفكير.

³⁵ تنص المادة 12 من القانون رقم:18-05 على " تمر طلبية منتج أو خدمة عبر ثلاث مراحل إلزامية...وضع الشروط التعاقدية في متناول المستهلك الإلكتروني...التحقق من تفاصيل الطلبية من قبل المستهلك الإلكتروني...تأكيد الطلبية الذي يؤدي إلى تكوين العقد...".

³⁶ القانون رقم:18-11 المؤرخ في 18شوال 1439الموافق لـ02يوليو2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية عدد 46، المؤرخة في 29 يوليو

المبحث الثاني: دور مهلة التفكير في حماية أطراف العقد

يرجع إقرار المشرع الجزائري مهلة التفكير لأهميتها في حماية المستهلك (مطلب أول) في مواجهة المهني، غير أن ذلك لا يمنع من أن يكون لها أثر، ولو أنه ثانوي، لصالح المهني كطرف ثاني في العلاقة الاستهلاكية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

منحت التشريعات الاستهلاكية مهلة للتفكير لحماية الطرف الضعيف، وحتى لا تكون مجرد مدة زمنية فقط، تم تعزيزها بمجموعة من الضمانات القانونية لتؤدي الدور الفعال في حماية المستهلك (أولاً)، كما أنها تشكل آلية تكميلية للالتزام بالإعلام (ثانياً).

أولاً/ الضمانات القانونية الخاصة بمهلة التفكير

يظهر أن منح المشرع للمستهلك فترة زمنية للتفكير في العقد الذي ينوي إبرامه، لا يكون لها أي دور في حمايته، إلا إذا تكفل المشرع ذاته بتحديد المدة الزمنية لمهلة التفكير (01)، وجعل هذه المدة إجبارية (02)، وكذلك إقرار جزاء مدني، وجنائي لمخالفة أحكامها (03).

1/ التحديد التشريعي للمهلة التفكير:

خلال مهلة التفكير، رضا المستهلك لا يكون له أثر فوري، بل لابد من مرور فترة زمنية معينة قبل أن ينتج القبول أثره القانوني³⁷، ويعد العامل الزمني في مهلة التفكير عنصراً جوهرياً، حيث لجأت إليه التشريعات الحديثة لحماية المستهلك المتعاقد في مرحلة ما قبل العقد، خاصة مع إغفال تنظيم هذه المرحلة في القانون المدني، وما يعاب على المشرع الجزائري أنه لم يحدد المدة الزمنية التي تمكن المستهلك من فحص العقد في نص المادة: 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، ويرى بعض الفقهاء³⁸ أن المشرع ترك تحديد المدة لاتفاق الأطراف، وحسب اعتقادنا هذا الموقف السلبي من المشرع يؤثر على دور مهلة التفكير في حماية المستهلك، فظاهر نص المادة يوحي أن المدة الزمنية يحددها العون الاقتصادي، ويرى جانب آخر من الفقهاء³⁹ أن هذا النص يتضمن قاعدة عامة لمهلة التفكير، على أن يتم تحديد المدة الكافية لفحص العقد من قبل المشرع، و متى تطلب الأمر ذلك يكون بالرجوع إلى قواعد خاصة تنظم كل عقد على حدى، وحسب

³⁷ سعد نبيل إبراهيم، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007، ص 47.

³⁸ عبوب زهيرة، المرجع السابق، ص 193.

³⁹ بلقاسم فتيحة، أثر شفافية الممارسات التجارية على حماية رضا المستهلك، مجلة القانون الاقتصادي والبيئة، مخبر القانون الاقتصادي و البيئة، كلية الحقوق جامعة وهران، العدد 02، 2009، ص 48.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

اعتقادنا، المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 هو نص خاص، فكيف يتضمن قاعدة عامة تحتاج إلى تخصيص أكثر؟، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكرة تنظيم كل عقد بنص خاص يحدد مهلة التفكير قد يخلق نوعا من الفوضى التشريعية وعدم الأمن القانوني كما أنه لا يعقل أن يحيط أطراف العلاقة العقدية بكل النصوص القانونية التي تحدد مهلة التفكير في العقد.

نفس الأمر بالنسبة للمادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي، لم تحدد المدة الزمنية التي يلزم فيه المقترض بالبقاء على عرضه، و التي تسمح للمقترض بتقييم العرض حسب نص المادة المذكورة، وهذا ما نعتبره نقضا تشريعيا لدى المشرع الجزائري في تحديد مدة العرض، ويرى بعض الفقه⁴⁰ أن مدة 07 أيام مناسبة فهي كافية للمستهلك من جهة، ولا تؤثر على المهني من جهة أخرى.

والملاحظ أن المشرع الفرنسي حدد مهلة التفكير بـ 06 أيام في قانون 1971 المتعلق بالتعليم عن بعد، و 15 يوما في عقود الانتماء الاستهلاكي، و 30 يوما في عقود الانتماء العقاري⁴¹، فتحديده لمدة العرض المسبق كان بالنظر لأهمية العقد وما يترتب عليه من التزامات، بالتالي تكون مدة 15 يوما مناسبة للعرض المسبق في مجال القرض الاستهلاكي.

وبخصوص تحديد المهلة الزمنية المخصصة للتروي والتفكير يجب أن يكون تحديدا تشريعيا يراعي فيه: حماية المستهلك، ومصلحة المهني التي تتطلب بالضرورة أن لا تكون المدة مفتوحة أو طويلة، ألا أن لا يترك الأمر في كل الأحوال للمهني بوصفه الطرف الأقوى في العقد، أو لاتفاق الأطراف نظرا لافتراض المشرع صفة الضعف في المستهلك، وتبعا لذلك لا يمكن ترك تحديد مهلة التفكير للمستهلك، ويجب أن تتناسب المدة الزمنية مع طبيعة كل عقد، وما يترتب عليه من التزامات على عاتق المستهلك.

إن هذا التحديدي التشريعي لمهلة التفكير يجعل المستهلك يطمئن لعدم فوات فرصة التعاقد منه، وبالتالي لا يتسرع في اتخاذ القرار، حيث وصفها بعض الفقه⁴² بأنها كبح لتسرع المستهلك، وفي اعتقادنا أن عدم تحديد المشرع الجزائري المدة الزمنية الكافية للمستهلك للتفكير في أمر التعاقد، يرجع إلى عدم وضوح ونضوج فكرة مهلة التفكير كألية حمائية لدى المشرع الجزائري.

وبخصوص مناقشة فكرة المدة الزمنية لمهلة التفكير، يثور التساؤل عن إمكانية تعديلها بالزيادة أو النقصان من قبل أطراف العلاقة الاستهلاكية؟ الجواب يكون:

⁴⁰ مكي فلة، المرجع السابق، ص 215.

⁴¹ بججي أحمد، المرجع السابق، ص 204.

⁴² (Un frein à la précipitation). Alexis posez, l'inexistence du contrat, un autre regard sur formation, thèse doctorat en droit privé, université Panthéon-Assas, Paris 2, soutenue le 18 mai 2010, p 425.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

بالنظر للأحكام الحمائية المقررة للطرف الضعيف التي يجوز مخالفتها لصالحها بالزيادة لا بالنقصان⁴³، فالمدة الزمنية في مهلة التفكير مقررة استثناء لصالح المستهلك وحده، وعليه لا يمكن الانقاص منها، إلا أنه يمكن الزيادة فيها طالما كانت الزيادة توفر أكثر حماية للمستهلك.

2/ إجبارية مهلة التفكير

إن مهلة التفكير من النظام العام الحمائي، وعليه يجب أن تكون إجبارية وملزمة لكلا طرفي العقد، ويظهر ذلك بالنسبة للمهني من خلال عبارة "يتعين..." الواردة في بداية نص المادة: 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، وعبارة "يجب" الواردة في نص المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي، فيتأكد أن منح مهلة لفحص العقد يكون على سبيل الإلزام، ولا يحوز مخالفتها باعتبارها قاعدة أمرة من قواعد النظام العام الحمائي.

إن تجريد مهلة التفكير من طابعها الإلزامي للمتعاقد الأقوى، يجعلها قاصرة عن حماية المتعاقد الضعيف، خاصة مع احتمال وجود متعاقد آخر منافس يمكنه قبول العرض فوراً، وبخصوص المشرع الفرنسي ومن خلال نص المادة: 1122 من القانون المدني بعد تعديله، جعل لمهلة التفكير مصدران، نص القانون، والاتفاق، فإن كان مصدرها القانون وباعتبارها مقررة لحماية الطرف الضعيف فإنها تكون قاعدة أمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، إن كان مصدرها الاتفاق، فتكون من بنود العقد ويجب احترامها خاصة أن محكمة النقض الفرنسية اعتبرت مهلة التفكير من النظام العام في كثير من قراراتها⁴⁴، كما أن الحكمة والفائدة المرجوة من تقرير مهلة التفكير والتروي لحماية المستهلك تستدعي بالضرورة أن تكون هذه الآلية القانونية من القواعد الآمرة للنظام العام، بالنظر لطبيعة العلاقة العقدية الاستهلاكية التي تقوم على التفاوت بين أطرافها.

أما بالنسبة للطرف الثاني-المستهلك- فهو مطالب بالتفكير في العقد، الأمر الذي يحسن وضعه التعاقدية عن طريق الاستفادة من كامل المدة الزمنية الممنوحة له، وليس عليه تنفيذ الالتزامات خلال مهلة التفكير، فقد عاقب المشرع المغربي والفرنسي المقرض الذي يقبل أن يتسلم من المقرض أي مبالغ أو مقابل

⁴³ فيلالي علي، الالتزامات (النظرية العامة للعقد)، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 299.

⁴⁴ بناسي شوقي، المرجع السابق، ص: 145.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

في فترة التفكير التي تسبق العرض المسبق⁴⁵، وجعل المشرع المغربي مهلة التفكير إجبارية حيث يمنع المقترض من إعلان قبوله قبل مرور مدة 10 أيام، وإلا كان هذا القبول باطلا⁴⁶، هذا الحكم يفتقر إليه تنظيم مهلة التفكير في التشريعي الجزائري.

وفي اعتقادنا أن مهلة التفكير لا تكفي لحماية المستهلك، إلا بتقييد قبوله بعد تعليق الإيجاب الصادر من المهني، وهنا يجب على المشرع الجزائري، أولاً تحديد مدة زمنية للعرض الصادر من قبل المهني، فلا يمكنه سحب إيجابه خلال هذه المدة، ثم عدم الاعتداد بالقبول الصادر من المستهلك خلال نفس المدة الزمنية، أو مدة أقل، ليتسنى للمستهلك التفكير في العرض وعدم التسرع في التعاقد خاصة وأن المشرع يفترض فيه صفة الضعف.

وتبعاً لذلك ألزم المشرع الفرنسي في المادة: 09 من قانون 1971 المتعلق بالتعليم عن بعد المتعاقد بعدم القبول قبل انتهاء مهلة 06 أيام المخصصة للتفكير، وحسب المادة: 10-312 L المتعلق بالقرض العقاري يجبر المقترض على عدم قبول العرض قبل مرور 10 أيام من تاريخ تسلمه، رغم بقاء المقرض على إيجابه مدة 30 يوماً⁴⁷.

إن التشريعات الحديثة سعت لحماية المستهلك من نفسه بطريق غير مباشر⁴⁸، هذا ما تؤكد مهلة التفكير، فلا يجوز له التنازل عنها، حيث يكون مجبراً على الاستفادة من المدة الزمنية المحددة كاملة، فلا يعتد بقبوله قبل انقضاء الفترة الزمنية المحددة قانوناً وهذا ما لا يظهر في التشريع الجزائري.

3/ إقرار جزاء لمخالفة الحق في التفكير و التروي

لم ينص المشرع الجزائري على جزاء جنائي أو حتى جزاء مدني، لمخالفة منح المستهلك حق التروي والتفكير في المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، رغم وضوح نص المادة: 04 منه في تقرير هذا الحق، ويرى بعض الفقه⁴⁹ على أنه باعتبار المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 هو المشروع التطبيقي للقانون رقم: 04-02

⁴⁵ عبد المهيمن حمزة، تبصير المستهلك المقترض عبر تقنية العرض المسبق في القروض العقارية على ضوء القانون المغربي والفرنسي، المجلة العربية للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مؤلف جماعي حول حماية المستهلك، الطبعة الأولى مطبعة فاريير سطات، 2020، ص: 106.

⁴⁶ عبد المهيمن حمزة، المرجع نفسه، ص: 110.

⁴⁷ بناسي شوقي، المرجع السابق، ص: 143.

⁴⁸ سعد نبيل إبراهيم، المرجع السابق، ص: 44.

⁴⁹ مكي فلة، المرجع السابق، ص 216.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

المتعلق بالممارسات التجارية، وأن نص المادة: 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 تتضمن الإعلام بشروط العقد و منح مهلة التفكير، وبالتالي فجزاء عدم منح المستهلك مدة لفحص العقد هي نفسها عدم الإعلام بشروط البيع والمنصوص عليها في المادة: 32 من القانون رقم: 04-02 المتمثلة في غرامة من (10.000 دج) إلى (100.000 دج).

وفي اعتقادنا أن هذا الجزاء متعلق بمخالفة إعلام المستهلك بشروط البيع تحديدا كما يبينه نص المادة: 32، "يعتبر عدم الإعلام بشروط البيع... ويعاقب عليه بغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج"، فلا يمكن التوسع فيه ليشمل الإخلال بمنح مهلة للتفكير المنصوص عليها في المادة: 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، كذلك هذا الجزاء يتمثل في غرامة مالية أي "جزائي"، فهل يمكن التوسع فيه؟.

نفس الأمر بالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي نصت المادة: 06 منه على تقنية العرض المسبق، ولم يتضمن جزاء جنائي، أو مدني لمخالفة عدم تقديم العرض المسبق للمستهلك المقترض، وهنا نتساءل عن جدوى إلزام المشرع الجزائي للمنهى بمنح المستهلك عرضا مسبقا للتفكير قبل إبرام العقد، دونما تحديد جزاء لمخالفة هذا الإلزام؟

يجمع الفقه⁵⁰ أن الجزاء هو المنصوص عليه في المادة: 81 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش، التي تنص على: "...يعاقب بغرامة مالية من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج، كل من يخالف الالتزامات المتعلقة بعرض قروض الاستهلاك المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون"، والتي تطبقا لها تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي، الذي كان من الأفضل أن يتضمن جزاء مدني وجنائي لمخافة الالتزام بمنح العرض المسبق. على العكس من ذلك نجد أن المشرع الفرنسي أقر صراحة جزاء مدني، وجنائي لمخالفة أحكام العرض المسبق، في المادة: 34-312 L من قانون الاستهلاك⁵¹، نفس الأمر بالنسبة للمشرع المغربي، أقر لمخالفة أحكام تقنية العرض المسبق جزاء يتمثل في غرامة من 3.000 إلى 20.000 درهم بالإضافة إلى جزاء مدني⁵².

⁵⁰ بعجي أحمد، المرجع السابق، ص 204. - بناسي شوقي، المرجع السابق، ص: 130. - بوروح منال، المرجع السابق، ص: 285.

⁵¹ سعد نبيل إبراهيم، ملامح حماية المستهلك في مجال الائتمان في القانون الفرنسي (دراسة للقواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2008، ص: 23.

⁵² حمزة عبد المهيمن، المرجع السابق، ص: 103.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

وبخصوص قانون رقم: 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية نجد أن المادة: 14 أقرت جزاء مدني، يتمثل في البطلان لمخالفة أحكام العرض المسبق الإلكتروني حيث تنص على: "في حالة عدم احترام أحكام المادة: 10... يمكن للمستهلك الإلكتروني أن يطلب إبطال العقد، والتعويض عن الضرر الذي لحق به"، وتضيف المادة: 39 منه: "يعاقب بغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج كل مورد إلكتروني يخالف أحد الالتزامات المتعلقة بمراحل العقد الإلكتروني، المنصوص عليها في المادة: 12..."، والتي من بينها مرحلة تقديم العرض المسبق الإلكتروني.

وفي قانون الصحة، مخالفة نص المادة: 371 المتعلقة بتقديم عرض المساعدة على الإنجاب، يترتب عليه جزاء جنائي وفق نص المادة: 434 من نفس القانون، بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج.

ثانيا/ مهلة التفكير آلية تكميلية للالتزام بالإعلام

سعت مختلف التشريعات إلى مد الحماية القانونية للمستهلك في الفترة السابقة للتعاقد، أي في مرحلة الإيجاب والقبول لضمان رضا حر، و مستتير للطرف الضعيف في العلاقة الاستهلاكية، هذا الأخير تدفعه الحاجة للسلعة من جهة و تأثير الإغراءات التسويقية للطرف الآخر من جهة أخرى، فيتعاقد دون ما تقدير لطبيعة الالتزامات الملقاة على عاتقه، لعدم كفاية الالتزام بالإعلام الذي يضطلع به المهني في العلاقة الاستهلاكية عندئذ يبرز الدور الإيجابي والفعال لمهلة التروي والتفكير في تحسين رضا المستهلك عن طريق الدراسة المعمقة للعقد، والالتزامات المتبادلة بين أطرافه، وتسمح هذه المهلة من استعانة المستهلك المتعاقد بذوي الخبرة والاختصاص في فهم بنود العقد فهما صحيحا، مما ينتج عن رضا حر ومتبصر، ويتفادى التعاقد في ظل شروط تعسفية التي قد يضمنها المهني للعقد.

إنه بدون مهلة التفكير، لا تتحقق الغاية من فرض الالتزام بالأعلام⁵³، الذي لن يكون له دور فعال في تنوير رضا المتعاقد إلا بمنحه مدة زمنية للتفكير والتدبر في البيانات والمعلومات المتعلقة بالعقد، والتي يلتزم المهني بإحاطة المستهلك بها، فتكون مهلة التفكير مكملة للالتزام بالأعلام في حماية المستهلك.

وفي اعتقادنا أنه يجب ربط مهلة التفكير بالالتزام بالإعلام، خاصة في العقود التي ترتب على عاتق المهني التزامات كبيرة، فأى عقد يتضمن التزام بالإعلام على عاتق المهني يتوجب معه إعطاء المستهلك فرصة للتفكير والتروي في مضمون المعلومات التي تحصل عليها، بمعنى أنه متى تدخل المشرع لفرض

⁵³ مصطفى أحمد أبو عمرو، الالتزام بالإعلام في عقود الاستهلاك (دراسة في القانون الفرنسي والتشريعات العربية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2010، ص: 170.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

الالتزام بالإعلام على عائق المهني بمناسبة علاقة عقدية قد تثقل كاهل المستهلك عند التنفيذ، عليه أن يعزز دور الالتزام بالإعلام في حماية المستهلك بضرورة في منح المستهلك مدة زمنية للتدبر في أمر التعاقد. وتبعاً لذلك يجب تثمين نص المشرع على مهلة التفكير في المادة: 04 من المرسوم رقم: 06-306 المتعلق بالعناصر الأساسية للعقود بما فيها البنود التعسفية بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين، حيث ربط بين الالتزام بالإعلام المفروض على العون الاقتصادي وضرورة منح المستهلك مدة كافية لفحص العقد.

المطلب الثاني: أثر مهلة التفكير على المهني

إن تكريس مهلة التفكير في التشريع الجزائري كان أساساً لصالح المستهلك، دون المهني الذي تم إقصاؤه من الحماية (أولاً)، رغم ذلك توجد بعض الإيجابيات التي تخدم مصلحته (ثانياً)، في حالة التزامه بمنح المستهلك مهلة للتفكير.

أولاً/ إقصاء المهني من الحماية

يظهر من نص المادة: 04 من المرسوم رقم: 06-306 أنها تحدد نطاق الاستفادة من مهلة التفكير على العقود المبرمة بين المهني والمستهلك، ولا تمتد إلى العقود المبرمة بين المهنيين فيما بينهم، حيث تنص على: "يتعين على العون الاقتصادي إعلام المستهلك... ومنحهم مدة كافية لفحص العقد". ويتأكد ذلك من خلال المادة الأولى من هذا نفس المرسوم، التي تحدد نطاق تطبيقه من حيث الأشخاص فتتص على: "...يهدف هذا المرسوم إلى تحديد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية" فيتأكد إقصاء المشرع الجزائري للمهنيين من الحماية المقررة للمستهلكين من خلال آلية التفكير والتروي قبل التعاقد، هذا الإقصاء يرجع تبريره للقوة الفنية التي يتمتع بها المهني فلا حاجة لحمايته، لأن الحماية المقررة للمستهلك وفق هذه الآلية مردّها إلى حالة الضعف. أما بخصوص تقنية العرض المسبق المنصوص عليها في المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-114، فإن المادة الأولى منه تحدد مجال تطبيقه بالمستهلكين الطبيعيين فقط، حيث تنص على: "...يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات حصول العائلات على القرض الاستهلاكي..."، وبذلك تستثني الأشخاص المعنوية من الحماية، مع العلم أن هذه الأخيرة قد تكون في مركز المتعاقد المقترض. إضافة إلى ذلك تنص المادة: 02 في فقرتها الخامسة من نفس المرسوم بصدد تعريفها للخواص على: "كل شخص طبيعي يقتني سلعة لهدف خاص خارج نشاطاته التجارية، المهنية، أو الحرفية"، فالمشرع بهذا يكون قد حصر مجال الحماية من خلال تبنيه للمفهوم الضيق للمستهلك، مما يقصي المهني من الحماية، فتكون بذلك مهلة التفكير آلية حمائية يستفيد منها المستهلك دون المهني.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

زيادة على ذلك، يظهر أن مهلة التفكير منحت لفئة من المستهلكين على حساب البقية⁵⁴. حيث حصرها المشرع الفرنسي مثلاً في التعليم بالمراسلة، القرض الاستهلاكي والقرض العقاري.

ثانياً/ الأثر الإيجابي لمهلة التفكير على المهني

إنه ورغم الفائدة العملية لمهلة التفكير في حماية المستهلك، إلا أنها منتقدة من بعض الفقه لأنها تؤثر على الحركية الاقتصادية، فالمهني ملزم بانتظار قرار المستهلك وحبس منتجاته محل التعاقد طيلة المدة الزمنية المحدد لتفكير المستهلك⁵⁵ مما يؤثر سلباً على المهني كأحد أطراف العلاقة العقدية.

وعليه قد يتبادر للوهلة الأولى أن مهلة التفكير مقررّة لحماية المستهلك بصفة مطلقة، لكن في الحقيقة هي محصورة في بعض العقود فقط، مثلما تمت الإشارة إليه سابقاً بخصوص المشرع الفرنسي. يظهر أنه ليس في كل الأحوال التعاقدية يلزم المهني بمنح المستهلك مهلة للتفكير.

إن تحديد المدة الزمنية المخصصة للتروي والتفكير من قبل المشرع، يشكل ضماناً للمهني حتى لا يبقى فترة طويلة على العرض الصادر منه ينتظر الرد من قبل المستهلك خاصة وأن المهني يقدم عرضه على شكل مكتوب، يبين من خلاله شروط وكيفيات التعاقد ويمكنه أن يوضح من خلال عرضه المدة الزمنية المخصصة للمستهلك قصد التفكير في العقد، فانقضاء المدة الزمنية المحدد يعد قرينة قاطعة على أن المستهلك قام فحص العقد على مهل، ويبقى له الخيار، إما قبول العرض، أو رفضه، مما يتيح للمهني التحلل من الإيجاب الصادر منه بانقضاء المدة الزمنية المحددة من قبل المشرع.

بالإضافة إلى أن إقبال المستهلك على التعاقد مع المهني، بعد الاستفادة من مهلة التفكير، ودراسة العقد بتأني، يؤكد قدرته على الوفاء بالتزاماته، رغم بساطة هذه القرينة إلا أن لها أثر إيجابي على المهني، فلا يكون هذا الأخير قد فوت فرصة إبرام العقد مع متعاقد آخر يكون له القدرة على الوفاء بالتزامات التعاقدية.

كما أن التزام المهني بتقديم عرض مسبق مكتوب للمستهلك، مبيناً فيه النصوص القانونية التي تتيح للمستهلك فرصة التفكير في العقد، يدل ضمناً على حسن نية المهني في إبرام العقد وتنفيذه، مما يشكل دافعاً يجذب أكبر عدد من المستهلك للتعاقد مع المهني.

⁵⁴ بججي أحمد، المرجع السابق، ص 64.

⁵⁵ التميمي أكرم محمد حسين، المرجع السابق، ص 87.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

كذلك قد يستفيد للمهني من مهلة التفكير من خلال خلق نوع من التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين عبر تقنية العرض المسبق، حيث يتنافس المهنيون في تقديم العرض الأحسن بضمانات مناسبة، على رأسها منح المستهلك مدة زمنية للتفكير في العقد.

إضافة لذلك، وحسب التشريع الفرنسي، يمكن للمهني المقرض التخفيف من حدة الالتزام المفروض عليه بتقديم عرض مسبق والبقاء على إيجابه طيلة فترة زمنية محددة في القرض الائتماني، فله أن يضمن عرضه هذا شرط الاحتفاظ بإبرام العقد من عدمه، مع المستهلك المقترض، أو مع غيره من المقترضين⁵⁶، رغم أن هذا الأمر يؤثر سلبا على دور مهلة التفكير في حماية المقترض.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تبين لنا الدور الكبير والفعال لمهلة التفكير في حماية المستهلك، وإعادة التوازن للعلاقة العقدية بينه وبين المهني، حيث لقيت اهتماما كبيرا من الناحية التشريعية والفقهية، على غرار بعض الآليات التشريعية المستحدثة لحماية المستهلك مثل حق الرجوع والالتزام بالإعلام. وبخصوص المشرع الجزائري ومن خلال النصوص القانونية التي شملتها الدراسة فقد جاء تنظيمه لمهلة التفكير تنظيما هزيلا، مقارنة بنظيره الفرنسي، حيث لم تتبلور فكرة التدخل قبل العقد لحماية المستهلك بالاعتماد على العامل الزمني، فلم يحدد المشرع الجزائري المدة الزمنية المخصصة للمستهلك والكافية لفحص العقد، وكذا مدة العرض المسبق التي يلتزم بها المهني تجاه المستهلك، على الرغم من أن المدة الزمنية هي جوهر مهلة التفكير، وهو بذلك لم يستغل نظرية الإيجاب والقبول لتعزيز حماية المستهلك من خلال آلية التفكير في العقد.

و عليه نهيب بالمشرع الجزائري:

- 01- ضرورة تحديد المدة الكافية لفحص العقد في المرسوم التنفيذي رقم: 06-306 المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية.
- 02- تحديد المدة الزمنية لعرض القرض من خلال المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المتعلق بالقرض الاستهلاكي، بالإضافة إلى ضرورة تنظيم أحكام القرض العقاري، إلى جانب القرض الاستهلاكي.
- 03- تحديد المدة الزمنية للعرض الإلكتروني في القانون رقم: 18-05، التي يجب أن تراعي فيها حماية المستهلك الإلكتروني، مصلحة المورد الإلكتروني، وكذلك طبيعة العقود الإلكترونية.

⁵⁶ بناسي شوقي، المرجع السابق، ص 139.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

- 04- إعطاء أكثر فاعلية لمهلة التفكير في حماية المستهلك، من خلال إلزام المهني بالبقاء على إيجابه مدة كافية لفحص العقد من قبل المستهلك، مع إمكانية تعليق قبول هذا الأخير في بعض العقود.
- 05- أفراد نصوص قانونية خاصة للجزاء المدني والجنائي لمخالفة أحكام مهلة التفكير، من أجل توفير أكثر حماية للمستهلك.
- 06- ضرورة الموازنة بين الحماية الفعالة للمستهلك ومصلحة المهني، عند إقرار نصوص قانونية منظمة لمهلة التفكير، بأن تكون مدة التفكير معقولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية

- 01- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق لـ 21 افريل سنة 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية عدد 17 المؤرخة في 25 افريل 1990.
- 02- القانون رقم: 06-04 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق لـ 20 فبراير 2006، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية عدد 05 المؤرخة في: 12 مارس 2006.
- 03- القانون رقم: 18-05 المؤرخ في 24 شعبان 1439، الموافق لـ 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 04، المؤرخة في 16 مايو 2018.
- 04- القانون رقم: 18-09 المؤرخ في 25 رمضان 1439، الموافق لـ 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية عدد 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018.
- 05- المرسوم التنفيذي رقم: 06-306، المؤرخ في 17 شعبان 1427، الموافق لـ 10 سبتمبر 2006، المتضمن تحديد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية، الجريدة الرسمية عدد 56، المؤرخة في 11 سبتمبر 2006.
- 06- المرسوم التنفيذي رقم: 15-114 المؤرخ في 23 رجب 1436، الموافق لـ 12 مايو 2015، المتعلق بشروط و كفاءات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، الجريدة الرسمية عدد 24، المؤرخة في 13 مايو 2015.
- 07- Ordonnance n° 2016-131 du 10 février 2016 portant réforme du droit des contrats, du régime général et de la preuve des obligations, JORF n°0035 du 11 février 2016.

ثانياً: الكتب:

- 01- أشرف محمد رزق وليد، حماية المستهلك (دراسة في قوانين حماية المستهلك والقواعد العامة في القانون المدني)، الطبعة الأولى مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
- 02- التميمي محمد حسين أكرم، التنظيم القانوني للمهني، دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2010.
- 03- جهاد محمود عبد المبدى، التراضي في تكوين عقود التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض السعودية، 2017.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

- 04- سعد نبيل إبراهيم، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007.
- 05- ، ملاحح حماية المستهلك في مجال الانتماء في القانون الفرنسي (دراسة للقواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2008.
- 06- عمر محمد عبد الباقي خليفة، الحماية العقدية للمستهلك (دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون)، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2004.
- 07- غالب كامل المهيترات، التزام المنتج بالتبصير قبل التعاقد في العقود الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية، عمان الأردن، 2018.
- 08- فيلالى علي، الالتزامات (النظرية العامة للعقد)، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
- 09- كحلون علي، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام-أحكام الالتزام)، الطبعة الأولى، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015.
- 10- المجالي أحمد عبد الرحمان، المصاورة هيثم أحمد، حماية المستهلك في العقود الإلكترونية (دراسة تحليلية في الفقه الإسلامي والقانون السعودي)، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض السعودية، 2015.
- 11- مصطفى أحمد أبو عمرو، الالتزام بالإعلام في عقود الاستهلاك (دراسة في القانون الفرنسي والتشريعات العربية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2010.
- 12- ممدوح خالد إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2011.
- ثالثا: الرسائل والمذكرات:
- 01- بعجي أحمد، تأثير التوجيه التشريعي على النظرية العامة للعقد ، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون المدني وقانون التأمين، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2018/2019.
- 02- بناسي شوقي، أثر تشريعات الاستهلاك على المبادئ الكلاسيكية للعقد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015/2016.
- 03- بوروح منال، النظام العام والعقد، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، فرع قانون حماية المستهلك والمنافسة، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2019.
- 04- جريفي محمد، حماية المستهلك في نطاق العقد (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017/2018.
- 05- عبوب زهيرة، الحماية المدنية للمستهلك في إطار المعاملات الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، نوقشت بتاريخ: 17 افريل 2018.
- 06- عسالي عرعارة، التوازن العقدي عند نشأة العقد، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2014/2015.
- 07- مكي فلة، حماية الطرف الضعيف في عقد الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015/2016.
- 08- مندي آسيا يسمينة، النظام العام والعقد، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة يوسف بن خدة، 2008/2009.

مهلة التفكير آلية لحماية المستهلك

- 09-Alchahchi Mohamed, l'équilibre du contrat de consommation ,étude comparative, magister en droit privé, faculté de droit, université d'Oran, 2012/2013.
- 10-Alexis posez, l'inexistence du contrat, un autre regard sur formation, thèse doctorat en droit privé, université Panthéon-Assas, Paris 2, soutenue le 18 mai 2010.
- 11-Laurent Bruneau, contribution à l'étude des fondements de la protection du contractant, pour l'obtention du grade de docteur en droit ,Université des sciences sociales, Toulouse, soutenue le 2 septembre 2005.

رابعاً: المقالات:

- 01- أديمين محمد الطاهر، حق العدول عن العقود الاستهلاكية عن بعد كآلية قانونية لضمان حماية المستهلك، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 01، 2020.
- 02- أسكاتي حسن، كوتو صباح، حق المستهلك في التراجع عن العقد، مجلة القانون والأعمال (مجلة إلكترونية) جامعة الحسن الأول، المغرب، العدد 11 (عدد خاص بحماية المستهلك)، نوفمبر 2016.
- 03- بلقاسم فتيحة، أثر شفافية الممارسات التجارية على حماية رضا المستهلك، مجلة القانون الاقتصادي والبيئة، مخبر القانون الاقتصادي و البيئة، كلية الحقوق جامعة وهران، العدد 02، 2009.
- 04- بوخروبة حمزة، حق المستهلك في العدول عن تنفيذ العقد الإلكتروني، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.
- 05- جقريف الزهرة، الحق في الرجوع عن تنفيذ العقد كآلية لحماية المستهلك الإلكتروني، بين إقرار المشرع الجزائري وغياب التنظيم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020.
- 06- زغيي عمار ، الحق في العدول عن التعاقد ودوره في حماية المستهلك، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 09، ماي 2013.
- 07- شندي يوسف، أثر خيار المستهلك في الرجوع في التعاقد على تحديد لحظة إبرام العقد، مجلة الشريعة والقانون، العدد 43 يوليو 2010.
- 08- صالح علي أحمد، بن عيشة عبد الحميد، العدول آلية قانونية لحماية المستهلك، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد 10، جوان 2018.
- 09- عبد المهيم حمزة، تبصير المستهلك المقترض عبر تقنية العرض المسبق في القروض العقارية على ضوء القانون المغربي والفرنسي، المجلة العربية للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مؤلف جماعي حول حماية المستهلك، الطبعة الأولى مطبعة فاريير سطات، 2020.
- 10- قسوري فهيمة، خصوصية الحرية التعاقدية في العرض التجاري الإلكتروني طبقاً للقانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد 05، ديسمبر 2015.
- 11- بلس آسيا، حق المستهلك الإلكتروني في العدول عن العقد بين الحاجة والغموض، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14، افريل 2017.